

بفتح على الطوائف الثلاثة وان فجع لقرية التي صلى عليها وسلم للهاد وما في قوة الاسلحة وما له والاني في
 بطن ذوق الفريضة لهم ولقرانهم حنفيا واما بين الفقه والفقه ويعطيان للورث من التثنية والاربع
 في الفقه على سنة النبي الثالث وهو اخبرته الا لا يجره الربوب والخذ من اهل التامين
 الحرب ومن جاز الفقه فيهم وان لم يجمع غير في العمارة بالباطن والقناطر والحيروم والاشجار
 اي وسيد من القور وسبح بالسلام والوصال وكري الا بالخطاطم التي لا تملك الا حياض البحر والاعراب
 ووجه من عند الزراف القنطرة والائمة والولادة والعمال والخبز والخبز والخبز والخبز والخبز
 في دفع السهم ما يكمنهم ولما قلنا اي ويصرف من اوراق المقاتلة ودرهم في دفعها اليهم كيدهم في كل
 مختصر بل للقر القورى واما ما ذكره من ذراهم فلان نفقهم واجبة على المقاتلة فوجب ان يكون
 ذلك له واطبقوا على القتال والنفقوا عند بطله ما يحتاج اليه ذراهم من النفقة والى جسد الطرية
 يعرف من اهل رصد الطريق في دار الاسلام عن اللصوص وقطاع الطريق حتى لا يكون الشيل ويون على
 موال والنفس من خصلته ان هذا النوع من المال يصرف الى عمارة الدين وصلاح دار الاسلام والى
 والتوق الرابع وهو الخدم من الملبس الذي لا وارت ليعود الى نفقة المرحى والزمى في ارضه
 علاجهم وسائر موقوفاتهم وهو مقرر الجرح حال اى اذا كانوا فقرا والى الكفاية في ارضه
 نفقة القسطنطينية والنفقة من هو عاجز عن الكفاية من فقير على نفقة وما
 وذكر البردوي في حق البيت الرابع من الارض والزمى والنفقة وعمارة القناطر والرباطات والنفق
 وما اشبه ذلك الواجب على الكفاية والاسماء والاولاد ولا لا طرية اهل الحفرت الى اربابها والخبز
 عن غير اهل بيتك باصله فيفضل وتسوية من غير ان يميل في ذلك الى هوى ولا يميل لهم
 موالا للفقراء ما يكفيهم ويكفي عيالهم ويكفي لغواتهم وما لا بد لهم منه واذا جمع المال عند
 ان يفسدوه الى اربابهم ويصرفونهم في حقهم والخبز والخبز والخبز والخبز والخبز
 في ارضه والحق في اربابهم من المملوك فان قصروا في حقهم والى ارضهم في كل ارض
 التي عليهم واسموا اسم الخطاة وقال البردوي في شرحه كتاب الزكاة فان احتاج للاهام الى
 البيوت ولا ما في لخدمة البيت الاخر لان ذلك في يده والذراى اليه فان صرفه من مال الخراج الى

بفتح على الطوائف الثلاثة وان فجع لقرية التي صلى عليها وسلم للهاد وما في قوة الاسلحة وما له والاني في
 بطن ذوق الفريضة لهم ولقرانهم حنفيا واما بين الفقه والفقه ويعطيان للورث من التثنية والاربع
 في الفقه على سنة النبي الثالث وهو اخبرته الا لا يجره الربوب والخذ من اهل التامين
 الحرب ومن جاز الفقه فيهم وان لم يجمع غير في العمارة بالباطن والقناطر والحيروم والاشجار
 اي وسيد من القور وسبح بالسلام والوصال وكري الا بالخطاطم التي لا تملك الا حياض البحر والاعراب
 ووجه من عند الزراف القنطرة والائمة والولادة والعمال والخبز والخبز والخبز والخبز
 في دفع السهم ما يكمنهم ولما قلنا اي ويصرف من اوراق المقاتلة ودرهم في دفعها اليهم كيدهم في كل
 مختصر بل للقر القورى واما ما ذكره من ذراهم فلان نفقهم واجبة على المقاتلة فوجب ان يكون
 ذلك له واطبقوا على القتال والنفقوا عند بطله ما يحتاج اليه ذراهم من النفقة والى جسد الطرية
 يعرف من اهل رصد الطريق في دار الاسلام عن اللصوص وقطاع الطريق حتى لا يكون الشيل ويون على
 موال والنفس من خصلته ان هذا النوع من المال يصرف الى عمارة الدين وصلاح دار الاسلام والى
 والتوق الرابع وهو الخدم من الملبس الذي لا وارت ليعود الى نفقة المرحى والزمى في ارضه
 علاجهم وسائر موقوفاتهم وهو مقرر الجرح حال اى اذا كانوا فقرا والى الكفاية في ارضه
 نفقة القسطنطينية والنفقة من هو عاجز عن الكفاية من فقير على نفقة وما
 وذكر البردوي في حق البيت الرابع من الارض والزمى والنفقة وعمارة القناطر والرباطات والنفق
 وما اشبه ذلك الواجب على الكفاية والاسماء والاولاد ولا لا طرية اهل الحفرت الى اربابها والخبز
 عن غير اهل بيتك باصله فيفضل وتسوية من غير ان يميل في ذلك الى هوى ولا يميل لهم
 موالا للفقراء ما يكفيهم ويكفي عيالهم ويكفي لغواتهم وما لا بد لهم منه واذا جمع المال عند
 ان يفسدوه الى اربابهم ويصرفونهم في حقهم والخبز والخبز والخبز والخبز والخبز
 في ارضه والحق في اربابهم من المملوك فان قصروا في حقهم والى ارضهم في كل ارض
 التي عليهم واسموا اسم الخطاة وقال البردوي في شرحه كتاب الزكاة فان احتاج للاهام الى
 البيوت ولا ما في لخدمة البيت الاخر لان ذلك في يده والذراى اليه فان صرفه من مال الخراج الى

Copy University